نائب محافظ سلطة النقد: الإجراءات الإسرائيلية وراء أزمة تراكم الشيقل ونعمل على عدة مسارات لمعالجتها

رام الله- وفا- أكد نائب محافظ سلطة النقد محمد مناصرة، أن أزمة تراكم الشيقل وتداعيات القيود الإسرائيلية المفروضة على شحن فائض العملة ترتبط، بشكل أساسي، بالإجراءات الإسرائيلية، مشيرا إلى أن سلطة النقد تعمل على مسارات متعددة لمعالجتها، بالتوازي مع تطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية.

وأوضح مناصرة في مقابلة خاصة مع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، أن قانون خفض استخدام النقد لا يهدف إلى التضييق على المواطنين، وإنما إلى بناء اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على وسائل الدفع الإلكتروني باعتبارها أكثر كفاءة وأمانا، مشيرا إلى أن تطبيق القانون بشكل شامل وفعّال يتطلب أولا توفير بنية تحتية متكاملة للمدفوعات الإلكترونية وضمان وصول الخدمات إلى مختلف المناطق والقطاعات.

وأضاف أن سلطة النقد عقدت سلسلة اجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص والغرف التجارية والنقابات المختلفة، وتم وضع تصور لتطبيق تدريجي للقانون يمتد لعامين، بما يراعي خصوصية كل قطاع اقتصادي، مؤكدا أن معالجة أزمة تراكم الشيقل يجب أن تتزامن مع إجراءات تطبيق القانون، تمهيدا لإصدار التعليمات التنفيذية اللازمة للبدء بالتطبيق.

وأشار إلى أنه في ظل القيود الإسرائيلية على شحن النقد، لم يعد من الممكن الاستمرار بالاعتماد الكامل على النقد الورقي، الأمر الذي يجعل التوسع في المدفوعات الإلكترونية ضرورة اقتصادية ملحة.

رفض البنوك استقبال الشيقل.. قيود إسرائيلية تعمّق أزمة الفائض النقدي

وفيما يتعلق برفض بعض البنوك استقبال الشيقل من الجمهور، أكد مناصرة أن سلطة النقد تتابع هذا الملف بشكل يومي، وأنها تدرك تماما معاناة المواطنين والتجار، موضحا أن المشكلة لا تعود إلى رغبة البنوك، وإنما إلى القيود التي يفرضها الجانب الآخر على شحن فائض الشيقل.

وبيّن أن سقف الشحن السنوي المحدد بنحو 18 مليار شيقل لم يعد يتناسب مع حجم التداول في السوق الفلسطينية، لافتا إلى أن سلطة النقد تبذل جهودا مباشرة مع بنك إسرائيل والمؤسسات الدولية الشريكة لزيادة سقف الشحن أو تنفيذ شحنات إضافية.

وأوضح أن هذا الملف كان يُدار سابقا بين سلطة النقد وبنك إسرائيل، إلا أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 أصبح بيد حكومة الاحتلال، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة استمرار البنوك في استقبال الشيقل، مع إعطاء الأولوية لإيداعات القطاعات الاقتصادية الحيوية بما يضمن استمرار المدفوعات وتمويل التجارة وتوفير السلع الأساسية.

شحن فائض الشيقل .. جهود لتخفيف تداعيات الأزمة

وأكد مناصرة أن سلطة النقد والمصارف تعمل عبر خمسة مسارات متوازية تشمل مواصلة الجهود لزيادة كميات الشيقل التي يسمح بشحنها، وتطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية لتقليل الاعتماد على النقد، والتنسيق مع المؤسسات الدولية لإيجاد حلول أكثر استدامة، إضافة إلى تنفيذ عمليات Swap بقيمة 3.5 مليار دولار بهدف توفير شيقل إلكتروني وتمويل التجارة الخارجية مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب توفير السيولة للمصارف لضمان قدرتها على تمويل التجارة الخارجية.

وأوضح أن عمليات الـSwap أدت في المقابل إلى تجميد أصول للبنوك تقدر بنحو 9.5 مليار دولار بما يشمل النقد المتراكم لدى المصارف، مؤكدا أن التاجر الفلسطيني يتحمل أعباء أزمة ليست من صنعه، وأن سلطة النقد تعمل على تخفيف آثارها بكل الأدوات المتاحة.

استقبال الشيقل في المصارف.. أولوية للقطاعات الاقتصادية الحيوية

وفيما يتعلق بالمواطنين الذين قد يواجهون صعوبة في إيداع الشيقل، قال مناصرة إن هذا الملف يمثل مصدر قلق رئيسيا، داعيا المواطنين إلى عدم اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لما قد تسببه من خسائر مالية وزيادة في هامش أسعار الصرف والاستغلال.

وشدد على أن البنوك ملزمة باستقبال الإيداعات وفق التعليمات الصادرة عن سلطة النقد، خاصة عندما تكون طبيعة الأموال ومصدرها وحجمها منسجمة مع نشاط صاحب الحساب، داعيا أي مواطن يتعرض لرفض غير مبرر إلى تقديم شكوى مباشرة لسلطة النقد ليتم التعامل معها وفق الإجراءات الرقابية.

منح دفاتر الشيكات.. موازنة بين الحد من المخاطر ودعم الحركة الاقتصادية

وفيما يتعلق بتشديد بعض البنوك إجراءات منح دفاتر الشيكات، أوضح مناصرة أن الموضوع محل متابعة مباشرة من سلطة النقد، مبينا أن بعض البنوك اتخذت إجراءات أكثر تحفظا نتيجة إساءة استخدام الشيكات من قبل عدد محدود من العملاء، إلا أن ذلك لا يجب أن يؤدي إلى حرمان التجار والعملاء الملتزمين من خدمة أساسية يحتاجها النشاط الاقتصادي.

وأكد أن سلطة النقد تعمل على إصدار توجيهات أكثر وضوحا تحقق التوازن بين إدارة المخاطر وضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية للمستحقين.

سيناريوهات متعددة للتعامل مع تطورات الأزمة

وحول خطط سلطة النقد في حال تصاعد الأزمة، أكد مناصرة وجود خطط طوارئ واستعدادات لمختلف السيناريوهات، وأن الأولوية تتمثل في حماية الاستقرار المالي، والحفاظ على أموال المودعين، وضمان استمرار عمل الجهاز المصرفي وتمويل النشاط الاقتصادي.

وحذر من أن قطع العلاقة المصرفية المراسلة من قبل الجانب الآخر ستكون له تداعيات واسعة على سلاسل التوريد والمدفوعات الخارجية، وقد يؤثر على استيراد السلع والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمحروقات والمياه، مؤكدا استمرار العمل مع جميع الشركاء المحليين والدوليين لتجنب هذا السيناريو والحفاظ على استقرار الاقتصاد الفلسطيني.

«السياحة والآثار» تنظم مسارا سياحيا بيئيا للتعريف بالمواقع الأثرية والتراثية شرق قلقيلية

قلقيلية- الحياة الجديدة- نظّمت وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع محافظة قلقيلية ولجنة المرأة في إقليم قلقيلية، أمس الأحد، مسارًا سياحيًا بيئيًا شرق قلقيلية.

وقال مدير مديرية السياحة والآثار في قلقيلية سامي نمر، إن المسار السياحي انطلق مشيًا على الأقدام من بلدة جيوس إلى بلدة فلامية شرق محافظة قلقيلية، نظرًا لما تتمتع به المنطقتان من طبيعة خلابة ومواقع أثرية وتراثية تُعد وجهة للمهتمين بالسياحة البيئية، مشيرا إلى أن تنظيم هذا المسار يهدف إلى تشجيع المواطنين على زيارة هذه المواقع، والتعريف بما تزخر به المحافظة من مقومات سياحية وأثرية.

وأكد محافظ قلقيلية حسام أبو حمدة، أهمية هذه الفعاليات في إبراز المقومات السياحية والتراثية للمحافظة، وتعزيز السياحة الداخلية، وترسيخ ارتباط المواطنين بأرضهم وتاريخهم، رغم التحديات التي يفرضها الاحتلال.

وأوضحت ممثلة لجنة المرأة في إقليم قلقيلية حنان حسنين، أن المسار شهد مشاركة 30 سيدة من مختلف مناطق المحافظة، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية والتعريف بالموروث الثقافي والسياحي الفلسطيني.

«ثقافة» سلفيت تواصل تنفيذ برامج ثقافية وتراثية لتعزيز الهوية الوطنية وتمكين المجتمع

سلفيت- الحياة الجديدة- واصلت مديرية الثقافة في محافظة سلفيت تنفيذ سلسلة من البرامج والأنشطة الثقافية والفنية والتراثية، بالشراكة مع عدد من المؤسسات المحلية، في إطار جهودها لتعزيز الحراك الثقافي وصون الموروث الوطني وتنمية الإبداع المجتمعي.

وشملت الأنشطة تنظيم ورشة بعنوان "إعادة التدوير وصناعة كواوير الزينة من البشاكير" قدمتها الأستاذة إيثار القاق بالتعاون مع مركز الأمل لمرضى السكري في بلدة ديراستيا، وهدفت إلى تعزيز الوعي البيئي وترسيخ ثقافة الاستدامة، إضافة إلى تمكين النساء اقتصادياً من خلال استثمار المواد المتاحة في إنتاج أعمال ذات قيمة جمالية واقتصادية.

كما نفذت المديرية نشاطاً ترفيهياً للأطفال بعنوان "فرح ومرح" ضمن فعاليات مخيم "صيفنا أحلى"، وتضمن ألعاباً ومسابقات وفقرات للرسم على الوجوه، بهدف إدخال البهجة إلى نفوس الأطفال وتنمية مهاراتهم الاجتماعية والإبداعية.

وفي سياق تعزيز الهوية الوطنية، نظمت المديرية ورشة تعريفية حول التطريز الفلسطيني وأهميته، بإشراف الأستاذة إيثار علي، قدمتها المدربتان شذى علي ودولت القاق، بهدف تسليط الضوء على التطريز بوصفه أحد أبرز رموز التراث الفلسطيني، وضرورة حمايته من السرقة والتزوير.

كما عقدت المديرية لقاءً شعرياً عبر تقنية "زووم" بمشاركة عدد من شعراء الوطن، هم جبر صبرة وفداء عرار وتامر أبو دية ومحمود قباجا ويوسف عصافرة، حيث تناولت القراءات الشعرية معاني الصمود والتمسك بالأرض والهوية، وأسهمت في تعزيز التواصل الثقافي بين المبدعين الفلسطينيين.

وفي نشاط آخر، نظمت المديرية بالتعاون مع مركز الحياة الثقافي فعالية "ألوان الطفولة: الرسم الحر للأطفال"، بهدف تنمية المواهب الفنية وصقل قدرات الأطفال الإبداعية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم عبر مساحة مفتوحة للتعبير الفني.

وأكدت مديرية الثقافة في سلفيت استمرارها في تنفيذ برامجها الثقافية والتوسع في الشراكات المجتمعية، بما يعزز الحراك الثقافي ويحافظ على الهوية الوطنية، انسجاماً مع رسالة وزارة الثقافة في صون الموروث الحضاري الفلسطيني.

«لجنة فلسطين» في البرلمان العربي تبحث مستجدات الأوضاع

القاهرة- وفا- عقدت لجنة فلسطين في البرلمان العربي، أمس الأحد، اجتماعا برئاسة رئيس البرلمان العربي محمد اليماحي، بحضور نائب رئيس اللجنة ناصر أبو بكر، والنائب مي الكيلة، والسكرتير الثالث علا عامر من مندوبية فلسطين بالجامعة العربية، وعدد من أعضاء اللجنة.

وناقشت اللجنة آخر المستجدات السياسية والميدانية في فلسطين، خاصة في ظل التحديات غير مسبوقة على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية نتيجة استمرار الاحتلال وعدم الالتزام بوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتصاعد الاستيطان وإرهاب المستوطنين، واحتجاز الأموال الفلسطينية، وما يرافق ذلك من محاولات لتقويض فرص تحقيق السلام وحل الدولتين والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترمب وإعادة الإعمار دون تهجير.

وأكد اليماحي، أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة مفصلية وخطيرة تستوجب موقفًا عربيًا موحدًا، وتحركا برلمانيًا ودبلوماسيًا أكثر فاعلية لمواجهة الجرائم والانتهاكات المتواصلة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن الشعب الفلسطيني يتعرض لعدوان ممنهج يتجسد في حرب إبادة وتجويع وحصار في قطاع غزة، وتصعيد خطير في الضفة بما فيها القدس، إلى جانب التوسع الاستيطاني المتسارع وتصاعد اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، مؤكدًا أن ما يجري يمثل مشروعًا استعماريا يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتقويض فرص السلام العادل والشامل، وفرض واقع احتلالي دائم بالقوة.

وشدد اليماحي على ضرورة الانتقال من مرحلة الإدانة والتنديد إلى مرحلة التحرك البرلماني المؤثر، عبر تكثيف الجهود الرامية إلى مساءلة ومحاسبة مسؤولي الاحتلال على جرائمهم، والعمل على تجميد عضوية كنيست كيان الاحتلال في الإتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز التحركات الدولية لمواجهة الاستيطان وإرهاب المستوطنين، وحشد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأكد أهمية التحرك العاجل لنصرة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وكشف الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها داخل سجون الاحتلال، إلى جانب التأكيد على أن إعادة إعمار قطاع غزة حق أصيل للشعب الفلسطيني والتزام دولي لا يجوز إخضاعه لأي شروط أو ترتيبات تنتقص من حقوقه الوطنية الثابتة.

واستعرض أبو بكر آخر المستجدات السياسية والتحركات الدبلوماسية التي تبذلها القيادة الفلسطينية وفتح أفق سياسي يعالج جذور القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق دعوات الاحتلال فرض سيطرة إسرائيلية كاملة على قطاع غزة وإقامة إدارة عسكرية وإعادة الاستيطان فيه والإرهاب الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني بات جزءاً من منظومة الحكم في دولة الاحتلال ويُستخدم أداة لتنفيذ سياسات التوسع الاستيطاني والتطهير العرقي.

وبين أن اللجنة أكدت خلال اجتماعها أن القضية الفلسطينية ستظل القضية المركزية الأولى للأمة العربية، وأن الحقوق الفلسطينية غير قابلة للتصرف أو المساومة أو الانتقاص، مشددة على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يظل مرهونًا بإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

وقال أبو بكر: إن البرلمان العربي سيواصل تحركاته البرلمانية والسياسية والدبلوماسية للدفاع عن حقوقه المشروعة، وحشد الدعم الدولي لنضاله العادل حتى نيل حريته واستقلاله الكامل، مطالبا المجتمع الدولي بالتخلي عن سياسة الاكتفاء ببيانات الإدانة، واتخاذ خطوات عملية وجادة ترتقي إلى حجم الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، من خلال فرض عقوبات ملزمة على حكومة الاحتلال وقادتها، ومحاسبتهم أمام القضاء الدولي، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

وأكد أعضاء اللجنة ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وإدخال المساعدات الإغاثية العاجلة فورا إلى قطاع غزة، وخطورة استمرار حكومة الاحتلال باحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية والاستيلاء عليها بصورة غير قانونية ولتمويل البؤر الاستعمارية وعصابات الإرهاب اليهودي التي تمارس جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

أبو هولي يؤكد من طولكرم وقلقيلية مواصلة دعم النازحين وحماية خدمات «الأونروا» ومستشفى الوكالة

طولكرم- الحياة الجديدة- أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، مواصلة الجهود الرسمية لدعم النازحين قسرا من المخيمات، والحفاظ على خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وعلى رأسها مستشفى الوكالة في قلقيلية.

جاء ذلك خلال جولة ميدانية شملت محافظتي طولكرم وقلقيلية، التقى خلالها محافظي المحافظتين وعددا من المسؤولين وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية واللجان الشعبية.

وفي طولكرم، أطلع المحافظ عبد الله كميل أبو هولي على الأوضاع العامة في المحافظة، في ظل استمرار تداعيات النزوح القسري من مخيمي طولكرم ونور شمس، وما خلفه عدوان الاحتلال من آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية.

وأكد كميل، استنادا إلى توجيهات الرئيس محمود عباس، مواصلة الوقوف إلى جانب المواطنين، مشيرا إلى الجهود التي تبذلها لجنة الكرامة للإغاثة والإيواء ولجنة الرقابة والتدقيق على المساعدات لتلبية احتياجات العائلات النازحة، رغم اتساع حجم الاحتياجات.

وشدد على أهمية توحيد الجهود بين الحكومة، ودائرة شؤون اللاجئين، ووكالة «الأونروا»، والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص واللجان الشعبية، لمواجهة تداعيات النزوح، مجددا التأكيد على دعم وكالة «الأونروا» وتمكينها من أداء مسؤولياتها تجاه اللاجئين.

وأكد أبو هولي أن زيارته تأتي في إطار المتابعة المستمرة لأوضاع النازحين قسرا من مخيمي طولكرم ونور شمس والاطلاع على احتياجاتهم، مشددا على أن «الأونروا» تتحمل مسؤوليتها المباشرة في تقديم الخدمات للاجئين، وأن الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية يوليان اهتماما كبيرا بملف اللاجئين، ويواصلان متابعة أوضاع النازحين في طولكرم ونور شمس وجنين.

وأشار إلى أن اللقاء يجسد وحدة الجهود الوطنية والرسمية لمساندة النازحين وتعزيز صمودهم، فيما استعرض ممثلو الوزارات ووكالة «الأونروا» واللجان الشعبية أبرز التدخلات والإجراءات المنفذة لدعم العائلات النازحة والتخفيف من معاناتها.

وفي قلقيلية، أكد أبو هولي، خلال لقائه المحافظ اللواء حسام أبو حمده، أن مستشفى وكالة «الأونروا» في المدينة يتصدر أولويات دائرة شؤون اللاجئين، ويطرح بشكل دائم في الاجتماعات مع إدارة الوكالة والدول المانحة، في ظل المخاطر التي تهدد استمرار خدماته.

وشدد على رفض أي محاولات تستهدف تقليص خدمات المستشفى أو إنهاء دوره، مؤكدا أن الدائرة ستواصل العمل على المستويات السياسية والقانونية والنقابية لضمان استمراره في تقديم خدماته، باعتباره جزءا من التفويض الأممي لـ«الأونروا» وشاهدا على قضية اللاجئين.

وأكد المحافظ أبو حمده أن إعادة افتتاح قسمي الباطني والولادة وتطوير مستشفى الوكالة تمثل أولوية للمحافظة، مستعرضا الحراك الشعبي والرسمي المطالب بالتراجع عن قرار تقليص خدماته، ومثمنا جهود الحكومة والجهات الرسمية للحفاظ على المستشفى واستمرار خدماته.

واختتم الوفد زيارته لقلقيلية بالاطلاع على واقع المحافظة السياسي، وزيارة مستشفى الوكالة، والالتقاء بالمعتصمين في خيمة الاعتصام المقامة في ساحته، حيث جرى التأكيد على أهمية الحفاظ على المستشفى، وتطوير خدماته، وإعادة افتتاح قسمي الباطني والولادة.

الشرطة والنيابة تحققان في وفاة شاب في رام الله

رام الله- وفا- باشرت النيابة العامة والشرطة، أمس الأحد، إجراءات التحقيق في ظروف وفاة شاب (25 عاما)، عُثر عليه متوفيا في منطقة سطح مرحبا بمدينة رام الله.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم الشرطة، العميد لؤي إرزيقات، أن النيابة العامة أمرت بالتحفظ على الجثمان، تمهيداً لإحالته إلى الطب العدلي لإجراء الصفة التشريحية، للوقوف على أسباب الوفاة، واستكمال إجراءات التحقيق، وفقاً للأصول القانونية.